GRID
2019

التقرير العالمي حول
النزوح الداخلي

ملخص

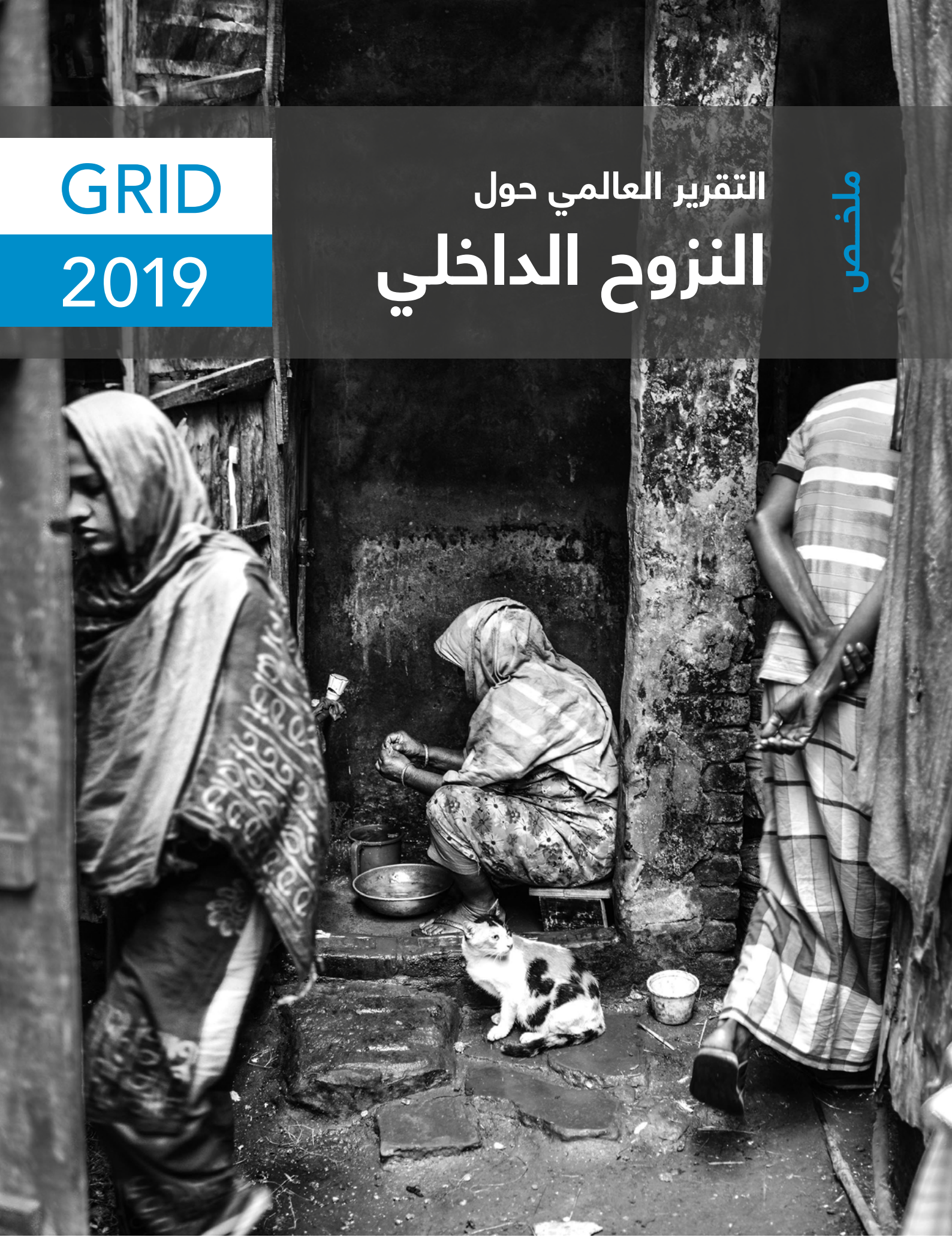

iDMC internal displacement monitoring centre

NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL NRC

شكـــر

أصدر مركز رصد النزوح الداخلي التقرير العالمي حول النزوح الداخلي للعام 2019 بتبرع كريم من شركاء التمويل: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وزارة الخارجية الألمانية، وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة بوزارة الخارجية الأمريكية، المفوضية الأوروبية، المنظمة الدولية للهجرة، وزارة الشؤون الخارجية السويسرية ووزارة الشؤون الخارجية في ليخنيشتاين.

USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE

Sida

german humanitarian assistance
DEUTSCHE HUMANITÄRE HILFE

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

Australian Government
Department of Foreign Affairs and Trade

European Commission

IOM • OIM

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

REGIERUNG
DES FÜRSTENTUMS LIECHTENSTEIN

صورة الغلاف: سيدة نازحة من جزيرة بهولا تعيش في أحياء بهولا العشوائية في مدينة داكا ببنغلاديش. وقد اضطر العديد من الناس لمغادرة بيوتهم نتيجة تآكل الشواطئ وبعض التأثيرات المناخية على المناطق الجنوبية لبنغلاديش. يعيش غالبية النازحين الآن في الأحياء الفقيرة في داكا.
تصوير: محمود حسين أوبو – لصالح مركز رصد النزوح الداخلي – فبراير 2019.

التقرير العالمي حول

النـزوح الداخلـي

(مخلص)

مايو 2019

يقدم التقرير العالمي حول النزوح الداخلي (GRID) نظرة عامة على أهم ظروف النزوح الداخلي حول العالم. كما يسلط الضوء على الجهود السياسية والإجراءات العملية المطلوب القيام بها لمعالجة آثار النزوح الداخلي والحد من مخاطر حدوثه مستقبلاً.

يؤكد تقرير هذا العام على حقيقة أن النزوح الداخلي يغدو بشكل متزايد مشكلة مزمنة ومتركزة في الأوساط الحضرية. ومع نمو المدن وتغير مشهد النزوح الحضري تجد السلطات المحلية نفسها على رأس من يضطلعون بمهمة الاستجابة للأزمات والتقليل من مخاطرها على الأمد الطويل، ومن هنا كان لابد من أن تتعاضد المسؤولية والقيادة الوطنية مع المساءلة الدولية من أجل تقديم دعم كبيرٍ وملموسٍ للجهود المحلية.

ومع استمرار ازدياد أعداد النازحين داخلياً حول العالم، فقد أضحى من الضرورة بمكان أن يتوفر لدى جميع الجهات المعنية العاملة في مجال معالجة النزوح الداخلي بيانات شاملة ودقيقة وأدلة توجه رسم السياسات والممارسات، لذلك يسهم التقرير العالمي حول النزوح الداخلي الصادر عام 2019 في سد ثغرات معرفية هامة، كما يحدد في الوقت ذاته أوجه القصور التي ينبغي معالجتها على مستوى البيانات والأدلة.

توضح هذه الصورة معاناة النازحين في مخيم العريشة في سوريا وتأثرهم بالأمطار الغزيرة والفيضانات واسعة النطاق في ديسمبر 2018.

تصوير: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - هشام عرفات - ديسمبر 2018

النزوح الداخلي تحدٍ عالمي، ولكنه يتركز بشدة في دول ومناطق قليلة.

النزاع والعنف: حالات النزوح الجديدة حسب المنطقة

تسبب النزاع والعنف في 10.8 مليون حالة نزوح جديدة حول العالم، وقد مثّل النازحون في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا أكثر من نصف هذا العدد. وقد حدثت أكثر من ثلثي حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاع والعنف في دول أفريقيا جنوب الصحراء، والتي لم تقتصر معاناتها خلال العام على أحداث العنف المستجدة والقائمة، بل تعدّت ذلك لتشمل المعاناة الناتجة عن الجفاف والفيضانات. علاوة على ذلك، تنوء أفريقيا بعبء العدد الأكبر من حالات النزوح طويل الأمد في العالم.

وفي الشرق الأوسط، استمر النزاع والعنف في دفع الناس إلى النزوح ومنعهم من العودة إلى مواطنهم الأصلية. وفي اليمن تحديداً تصاعدت شدة النزاع في النصف الثاني من العام 2018، مما فاقم من ضعف وهشاشة السكان الذين هم أصلاً في حالة أزمة. من جهة أخرى، ورغم أن النزاع في سوريا قد هدأ، إلا أنه مازال يتسبب في إحدى أكبر حركات النزوح القسري للسكان حول العالم. وقد تمخض عن انعدام الأمن المستمر والدمار الواسع عدم قدرة الناس على العودة إلى مناطقهم الأصلية.

يقدر عدد النازحين بسبب النزاع والعنف حول العالم بحوالي 41.3 مليون شخص في 55 دولة وذلك مع نهاية العام، وهو الرقم الأعلى الذي تم تسجيله، ثلاثة أرباع هذا العدد - أي 30.9 مليون شخص - يعيشون في عشر دول فقط.

الدول العشرة الأعلى من حيث عدد النازحين بنهاية عام 2018.

الكوارث: حالات النزوح الجديدة حسب المنطقة

تسبب ارتفاع الهشاشة وزيادة التعرض للمخاطر المفاجئة في حدوث 17.2 مليون حالة نزوح جديدة في 144 دولة وإقليم. وقد أجبرت العواصف وخاصة الأعاصير المدارية والأمطار الموسمية عدداً أكبر من الناس على ترك منازلهم في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أكثر من أي منطقة أخرى. وما كانت حالات النزوح الجديدة البالغة 3.8 مليون نازح التي سجلتها الفلبين إلا إنذاراً بحجم المخاطر التي يتعرض لها هذا البلد. وقد تسببت الأمطار الموسمية بدورها في عددٍ كبيرٍ من حالات النزوح الجديدة في جنوب آسيا، حيث تم تسجيل 2.7 مليون حالة نزوح جديدة في الهند لوحدها.

مازال عدد النازحين الناتج عن الكوارث البطيئة الحدوث في العالم غير معروف. وقد تسببت ظروف الجفاف التي تمت مراقبتها في تسعة بلدان فقط وهي أفغانستان، البرازيل، بوروندي، أثيوبيا، العراق، مدغشقر، منغوليا، السنغال والصومال في حدوث 760,000 حالة نزوح جديدة على الأقل خلال العام، ومن الواضح أن هذا الرقم التقديري أقل من الحقيقي. من جهة أخرى، ساهم ارتفاع درجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار المنخفضة في حرائق غابات غير مسبوقة في كل من الولايات المتحدة واليونان وأستراليا، مما أدى إلى نزوح مئات آلاف الأشخاص والإضرار الشديد بالممتلكات، ومنع العودة السريعة للنازحين.

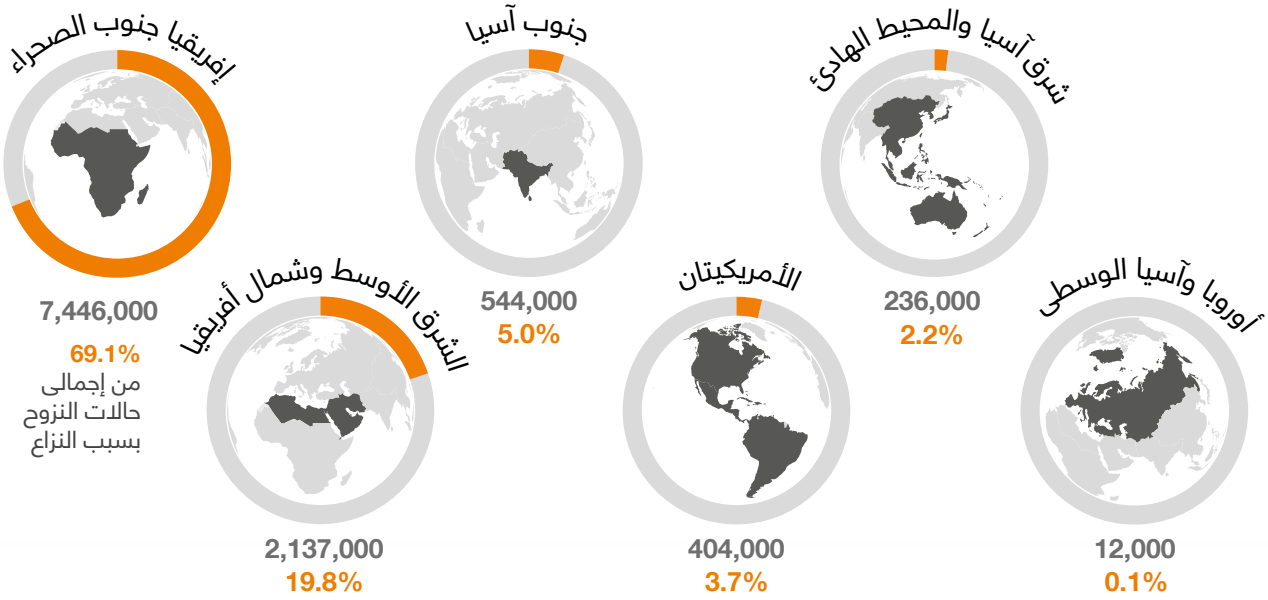

41.3 مليون

نازح بسبب النزاع والعنف في 55 دولة
ومنطقة اعتباراً من 31 ديسمبر 2018

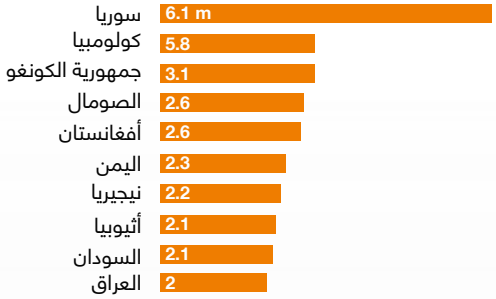

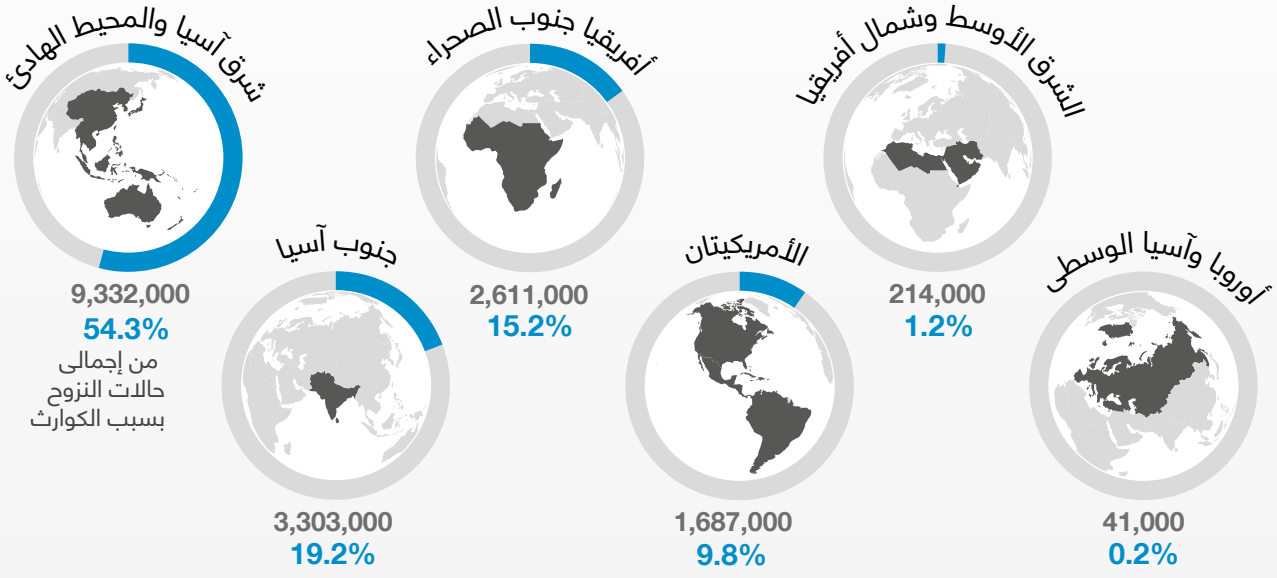

مشهد لمستوطنة للنازحين في بادغيس بأفغانستان، حيث توجد الآلاف من المنازل
المؤقتة المنتشرة بين التلال الجبلية في ضواحي مدينة قلعة نو.
تصوير - عناية الله أزاد – المجلس النرويجي للاجئين نوفمبر 2018

نساء نازحات يرتدن حلقة حول رضا المستفيدين في منطقة جوجو في أوروميا
تصوير: ريكا توباز – وكالة الأمم المتحدة للهجرة (منظمة الهجرة الدولية) 2017

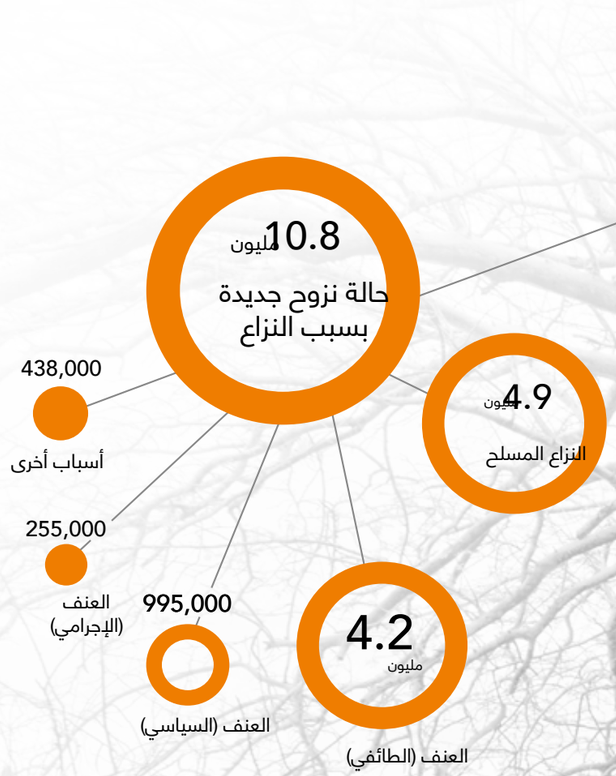

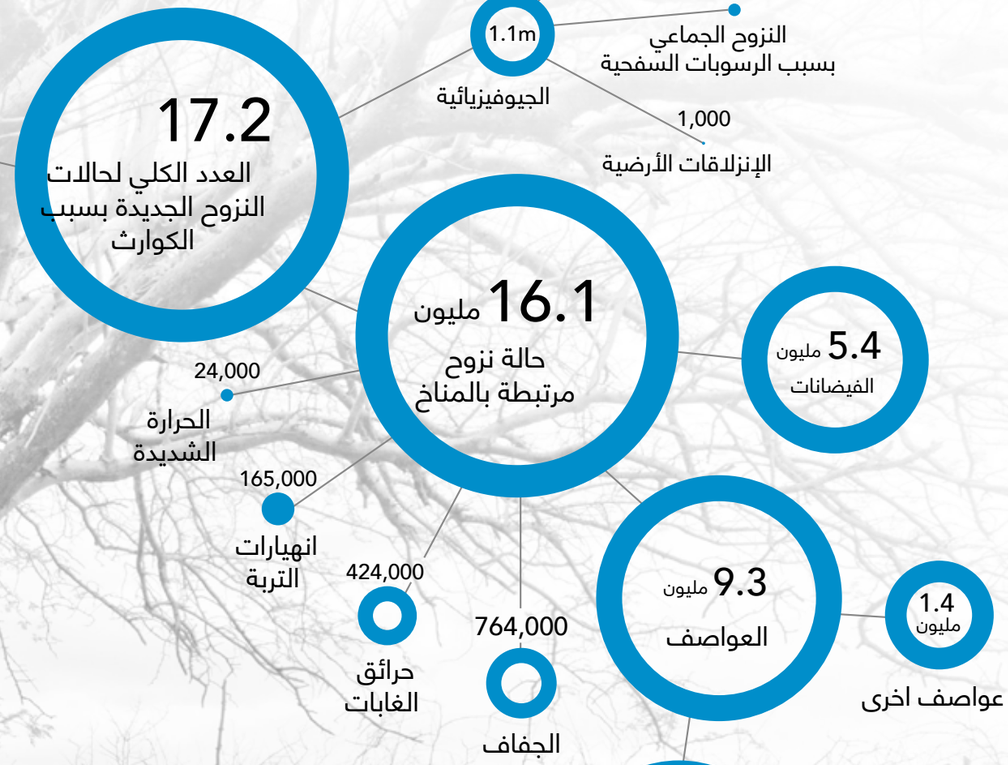

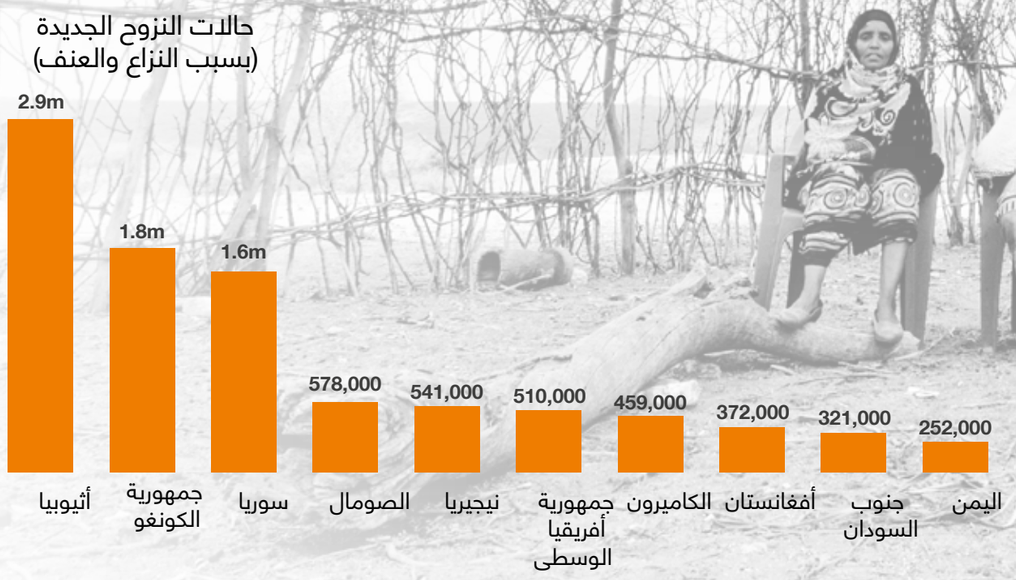

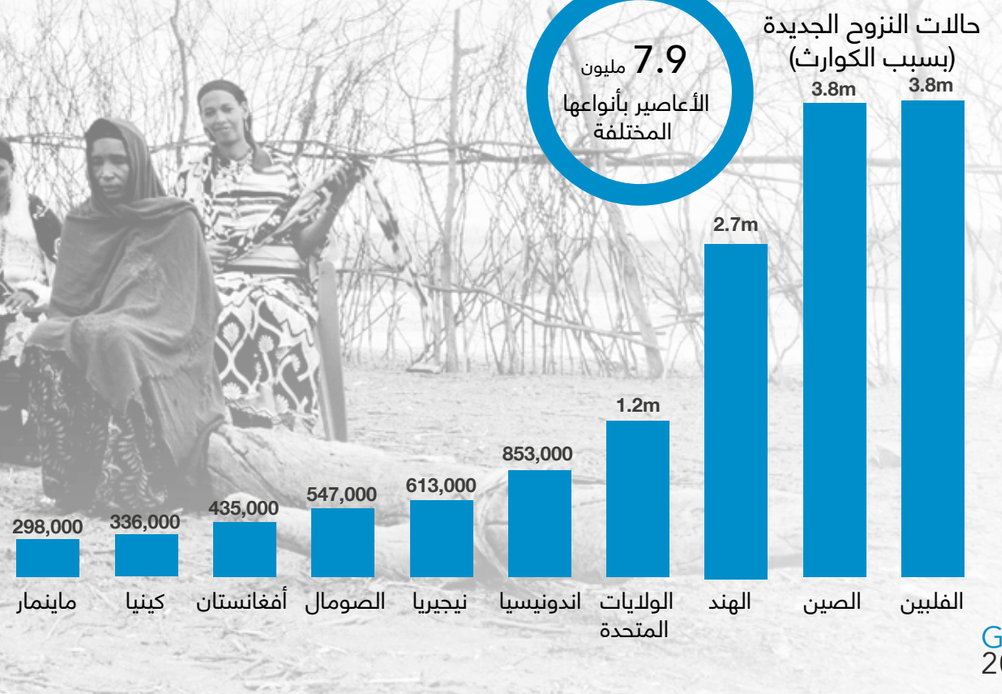

استمرار تصاعد مخاطر النزوح، مع تلاقي الدوافع والآثار

يستمر عدم الاستقرار السياسي والفقر المزمن وعدم المساواة والتغير البيئي والمناخي في التسبب بالنزوح الدوري وطويل الأمد. ويعود العديد من الأشخاص النازحين إلى مناطق غير آمنة بها شح في الفرص الاجتماعية والاقتصادية. هذا ما يعيد خلق الظروف الخطرة وبالتالي يزيد من احتمال اندلاع الأزمات مرة أخرى في المستقبل بدلاً من تهيئة الظروف أمام حلول دائمة.

إن استمرار النزوح على الرغم من جهود بناء السلام في دول مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وصفقة السلام حيز التنفيذ في كولومبيا هي دليل واضح في هذا الشأن. كما أن دوافع النزاع التي لم تتم معالجتها دفعت أيضاً بأزمات جديدة أجبرت ملايين الناس على الفرار في عام 2018، بدءا بالنزاع الأنجلوفوني في الكاميرون مرورا بموجات جديدة من العنف في منطقة الحزام الأوسط في نيجيريا وصولا إلى النزاع غير المسبوق في أثيوبيا.

سبب تداخل النزاع والكوارث في نزوح الناس في عدد من الدول، فقد تسبب الجفاف والنزاع في نزوح أعداد مماثلة في أفغانستان، وأدت مواسم الأمطار الأطول من المعتاد إلى نزوح ملايين الناس في نيجيريا والصومال المتضررتين أصلاً من الصراع. كما أن العديد من النازحين من العراق وسوريا بسبب الكوارث كانوا أصلاً نازحين داخليين في مخيمات غمرتها المياه.

ملايين من النازحين غير محتسبين، مع بقاء الحلول الدائمة بعيدة المنال

لا يزال العديد من الأشخاص النازحين داخلياً غير محتسبين ضمن أرقام النزوح الداخلي، حيث لا تعكس الإحصائيات في جمهورية الكونغو الديموقراطية و ميانمار وباكستان والسودان واليمن الرقم الحقيقي لحالات النزوح الداخلي، كما أن هناك شحا في البيانات الخاصة بغواتيمالا و السلفادور وهندوراس وروسيا وتركيا وفنزويلا، مما يعوق التقدير الدقيق لحجم النزوح الداخلي الحقيقي في هذه البلدان.

من جهة أخرى، ما يزال تقييم الحلول يشكل تحدياً كبيراً، إذ نادراً ما توفر التقارير حول عودة النازحين، أو إعادة توطينهم، أو اندماجهم محلياً، خلال العام دليلاً كافياً لتقييم شامل حول ما إذا كانت عوامل الهشاشة أو الضعف المرتبطة بنزوحهم قد تم معالجتها. وقد تم تسجيل عودة عدد كبير من الناس إلى مناطقهم الأصلية في أثيوبيا والعراق ونيجيريا، ولكن الظروف لم تكن مواتية لإعادة اندماجهم لفترات طويلة.

لذلك، يبقى رصد ومتابعة نهاية مسار النزوح أمراً بعيد المنال، كما يوجد كم ضئيل من المعلومات ذات القيمة حول مدى تحقيق الحلول الدائمة أو التوجه صوب تحقيقها. من جهة أخرى، توجد أدلة متزايدة على أن الكثير من النازحين يرغبون في الاندماج محلياً، ولكن يوجد قبول محدود لهذا الحل، وهو ما يتجلى واضحاً في الغياب شبه التام للتقارير حول قصص نجاح متعلقة بالدمج المحلي.

تحول النزوح الداخلي بشكل متزايد إلى ظاهرة حضرية

تعد المدن الوجهة المفضلة لكثير من الفارين من النزاعات والكوارث. وفي الوقت نفسه، يتكامل طيف واسع من العوامل في المناطق الحضرية ليدفع إلى حالات نزوح جديدة. أدت الغارات الجوية والقصف المدفعي في المراكز الحضرية إلى موجات كبيرة من النزوح في عام 2018، من الحديدة في اليمن إلى طرابلس في ليبيا ودرعا في سوريا. وقد منع الدمار الواسع والذخائر غير المنفجرة الناس من العودة إلى منازلهم في مدينة الموصل بالعراق ومراوي بالفلبين على الرغم من توقف النزاع هناك.

بالنظر إلى وتيرة التحضر السريع التي يعيشها العالم، فإنه من المرجح أن يستمر ازدياد هشاشة الناس وتعرضهم للكوارث والنزوح الناجم عن ذلك. فعلى سبيل المثال، في دكا عاصمة بنجلاديش، فاقمت خطط التمدد العمراني وسوء إدارة السدود وأنظمة تصريف المياه من مخاطر الفيضانات وتسرب المياه، ومع استمرار المدينة في التوسع، سوف تزداد هذه المخاطر في ظل تزايد عدد السكان ما لم يتم اتخاذ إجراءات ملائمة للحد منها.

يصل المتوسط العالمي لعدد الأشخاص المعرضين سنوياً لمخاطر النزوح بسبب الفيضانات إلى أكثر من 17 مليون شخص، أكثر من 80% منهم يعيشون في مناطق حضرية أو شبه حضرية. تتركز معظم مخاطر النزوح الناجم عن الفيضانات في المناطق الحضرية في جنوب آسيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، إلا أنها تبقى مرتفعة أيضاً في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

يجب أن تدعم السلطات الوطنية الجهود المحلية لمعالجة النزوح الحضري

يظل توفير الخدمات الأساسية للنازحين تحدياً إنسانيا هاماً خلال الأزمات القائمة وفي سياق المخيمات، لكنها تقع أيضاً في صميم عمل الجهود التنموية المبذولة لأجل حالات النزوح الحضري المعقدة طويلة الأمد. يتسبب النزاع والنزوح طويل الأمد، في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية متردية أصلا، في زيادة صعوبة مهمة توفير السلطات المحلية للخدمات التي تلبي حاجة الفقراء في المدن. وبالنظر إلى أن الكثير من النازحين يقبعون في هوة الفقر، الذي بدوره يسهم في إطالة مدة نزوحهم، فإن ذلك بدوره يرفع من خطر تكرار تجربة النزوح لديهم لمرة ثانية.

هنالك حاجة للمزيد من الاستثمارات على مستوى المدن من أجل تعزيز قدرة المجتمعات والسلطات المحلية على التحليل والتخطيط والعمل المشترك. كما يتوقف حل مشكلة النزوح طويل الأمد والمتكرر على جعل قضايا مثل التشريعات الشاملة وتوفير السكن والخدمات في صميم الحوكمة الحضرية. وفي هذا السياق يتطلب إحداث التغيير إشراك النازحين والمجتمعات المضيفة في اتخاذ القرار، بل وتقليدهم مناصب قيادية في نهاية المطاف.

ينبغي تطوير تدخلات لمحاربة الفقر، ويشمل ذلك تقديم المساعدات التي تستهدف الأكثر احتياجا وإنشاء نظم الحماية الاجتماعية الموسعة بدلا من التدخلات الإنسانية المتجزئة والقصيرة الأمد.

ولدعم الجهود المحلية بشكل فاعل، يتعين على المجتمع الدولي إزالة العوائق المؤسسية التي تمنع اتساق التدخلات والسعي لتنسيق التمويل والبرمجة والتخطيط في القطاعات الإنسانية والتنمية وجهود بناء السلام، وأن يتم ذلك بروح متجددة ملحة و واضحة الغاية.

تم تطوير سياسات واعدة لكن الحاجة تبقى قائمة لمزيد من الإرادة السياسية

شهد العام 2018 تطوير سياسات واعدة في العديد من المناطق، فقد أصبحت النيجر الدولة الأولى التي تتبنى تطبيق اتفاقية كمبالا بمصادقتها على قانون للنزوح الداخلي، كما قامت كوسوفو بالاعتراف بأهمية دعم العائدين من اللاجئين والأشخاص النازحين، وفي هذا السياق قامت بتحديث سياساتها القائمة من أجل تحقيق هذا الهدف. وقد وضعت فانواتو سياسة حول الكوارث والنزوح المرتبطين بالمناخ. إضافة إلى ذلك فقد أظهرت فيجي قدرتها على الاستباق والاستشراف وذلك بتبنيها مبادئ توجيهية جديدة حول إعادة التوطين الناجم عن الكوارث والتي قامت بتطويرها من خلال استشارة المجتمعات المتضررة.

تضطلع السلطات الحضرية في المدن بمهمة تنزيل أطر العمل التنموية العالمية والوطنية على المستوى المحلي كجزء من أجندة التنمية المستدامة، لكنها كثيرا ما تعاني من أجل تحقيق ذلك، وتتحدد قدرتها على التنفيذ والحوكمة الفعالة على مقدار السلطة والموارد الممنوحة لها في إطار اللامركزية.

خطر النزوح الناجم عن الفيضان بحسب المناطق

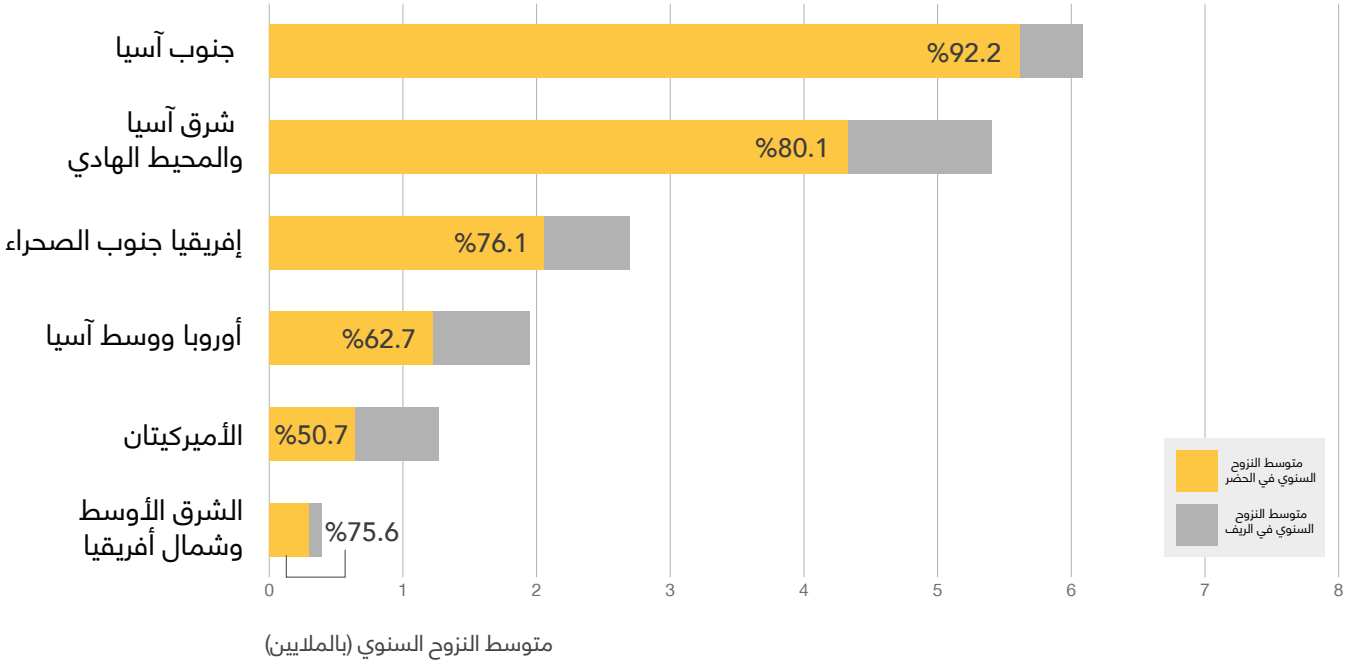

هناك مقاربات ناشئة وواعدة في توفير المسكن والخدمات الأساسية وفرص العمل. على سبيل المثال، قامت مبادرة "استأجر لتمتلك" التي وضعتها السلطات البلدية في ماريوبول في أوكرانيا بمعالجة مسألة عدم قدرة النازحين على تحمل تكاليف إيجار المسكن للنازحين في المدينة. وفي الموصل سهل توفير عمل للنازحين في الشركات التجارية المحلية، إضافة الى دعم البناء الذاتي للمساكن، سهل ذلك عودة النازحين، وساهم في إنعاش الأحياء السكنية والاقتصاد المحلي.

يتطلب إحداث التغيير المنشود على مستوى المدينة تحقيق التقدم في ثلاثة مجالات على الأقل: (1) معرفة دوافع النزوح بشكل قائم على الحقائق، (2) آثار ومخاطر النزوح الحضري، و(3) التدخلات الملائمة لمعالجته وتخفيفه، وتعتبر هذه المنطلقات شرطا مسبقا لأي جهد فعال في هذا المجال. كما ينبغي تعزيز القدرة على التدخل القائم عل الحقائق وتطوير مقاربات شاملة ومستدامة خصوصا بالنسبة للدول منخفضة الدخل وتلك التي تواجه أزمات نزوح كبيرة.

ويبقى الارتقاء بالإرادة السياسية على مستوى البلديات وعلى المستوى الوطني هو العامل الأهم، وفي سبيل ذلك ينبغي إرساء الحوافز الملائمة لتكييف التخطيط الحضري والاستثمار والتنظيم والتشريع وتقديم الخدمات لتكييفها مع واقع الوضع العشوائي والنزوح طويل الأمد. كما تظل الاستفادة من الفرص الحضرية مرهونة بالحلول السياسية، وينبغي لهذه الحلول أن تتجاوز الاستجابة قصيرة الأمد لتعانق آفاق تخفيف المخاطر على المدى الطويل وتحقيق التنمية الشاملة.

حلول في المتناول: البيانات والأدلة القوية كخطوة أولى

يظهر بوضوح مدى الترابط بين جميع التحديات المرتبطة ببيانات النزوح الداخلي. وفي هذا الصدد سيكون استخدام مقاربات منهجية تشمل معايير مقبولة وتعزز التعاون والتنسيق وتبادل البيانات أمراً حيويا ليتكون لدى الحكومات وأصحاب المصلحة الفهم الكامل لظاهرة النزوح الحضري والعمل على منعها ومعالجتها من خلال رسم للسياسات بالشكل الأفضل وكذلك التخطيط والحد من المخاطر.

لا تتعدى نسبة بيانات النزوح الداخلي محددة الموقع جغرافيا حوالي ربع البيانات، وتكاد تنعدم المعلومات المتعلقة بمدة النزوح مما يعني قدرة محدودة على معرفة المناطق التي يتجه إليها النازحون والفترة الزمنية التي يظلون فيها نازحين. إن هذه الفجوات لاتحول فقط دون تقديم الإستجابة الفاعلة بل تتعداها الى الحيلولة دون تطوير استراتيجيات تهدف إلى القضاء على خطر النزوح أو الحد منه في المستقبل.

إن إيجاد استجابة منهجية لسد الفجوة في البيانات والحقائق هي أمر ممكن، حيث أنه في المتناول تطوير معايير مقبولة وتحقيق التعاون والتنسيق المطلوبين مما يمكن من التقدم خطوات بعيدة في توفير الحقائق التي يبنى عليها وضع السياسات والتخطيط التنموي والعمل الإنساني. كما أن الأدوات الملائمة لتقييم الاحتياجات وتحليل المخاطر وتخطيط الاستثمار ومتابعة تقدم الإنجاز هي أدوات متوفرة وبإمكانها أن تمكن الدول من تطوير مقاربات مستدامة لإنهاء مشكلة النزوح. وتبقى الأولوية الآن في تقديم الدعم المالي والفني الذي تحتاجه السلطات الوطنية والمحلية لتتمكن من تطبيق هذه الأدوات.

توفر التقنيات والمقاربات الحديثة مقومات تمكن من التغلب على بعض التحديات المتعلقة بالحصول على بيانات مفصلة تكون شاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب حول مجموعة من وضعيات النزوح. وعند استخدام هذه البيانات مع مراعاة الأسئلة الأخلاقية واعتبار الخصوصية وحماية البيانات، فإن ذلك سيمكن من سد ثغرات معرفية هامة.

ولا شك أن الدول وأصحاب المصلحة سيكونون في موقع أفضل لفهم المخاطر المستقبلية والتخطيط لها ومتابعة التقدم الحاصل نحو تحقيق أهداف تندرج ضمن أطر عمل معينة، مثل أهداف التنمية المستدامة وإطار عمل سينداي للحد من خطر الكوارث واتفاقية باريس، عندما تكون في متناولهم بيانات موثوقة وحقائق مؤكدة، كما أن توفير البيانات والأدلة اللازمة يحسَن من قدرة الجهات المعنية على تلبية احتياجات المتضررين.

وبالنظر الى المستقبل، فإن النتائج الواردة في التقارير السابقة الصادرة عن مركز رصد النزوح الداخلي مازالت رسائلها التحذيرية سارية المفعول إلى الآن، إلا أن التقرير العالمي للنزوح الداخلي لهذا العام يُظهر وجود مقاربات مبشرة وواعدة. وفي عالم يتسارع التحضر فيه بشكل كبير، تتواجد أغلب فرص الحلول لمشكل النزوح في المدن وحولها. وعندما تعمل الدول التي تتحلى بالمسؤولية يدا بيد مع الحكومات المحلية والشعوب، وبدعم من المجتمع الدولي، عندها سيتم إيجاد حلول تقلل من خطر النزوح العالمي وتجعل المستقبل أقل قتامة بالنسبة لمن يعيشون اليوم في وضعية النزوح.

نحو تحقيق قائمة متطلبات للتعامل مع النزوح الحضري: البدء ببناء قاعدة قائمة على الأدلة

البيانات والتحليل

- رصد النازحين في الحضر بشكل منظم من خلال تسجيل أعدادهم وفترة نزوحهم وشدتها، مع تصنيفهم بحسب الجنس والعمر والإعاقة وغيرها من المعايير ذات الصلة.
- رصد حركة أولئك النازحين، والظروف التي يعيشونها مع مرور الوقت، وليس فقط أثناء الأزمة وبعد انتهائها مباشرة.
- القيام بعمليات التصنيف والتي تتضمن كل من النازحين والمجتمعات المضيفة.
- التعاون مع الجهات الإنسانية والتنموية وغيرهم من أصحاب المصلحة ممن يعملون للحد من الهشاشة والمخاطر والتأكد من إتاحة البيانات التي تم جمعها للتبادل.

القدرات والمشاركة

- البناء على القدرات الموجودة لدى المجتمعات، من أجل جمع البيانات حول مواطن الهشاشة لديهم واحتياجاتهم، وأيضاً مواردهم المتاحة ومهاراتهم والخدمات المجتمعية الموجودة.
- تعزيز قدرة المنظمات المحلية والدوائر الحكومية على جمع البيانات والتحليل الإحصائي.
- البناء على القدرات الموجودة لدى المجتمعات، من أجل جمع البيانات حول مواطن الهشاشة لديهم واحتياجاتهم، وأيضاً مواردهم المتاحة ومهاراتهم والخدمات المجتمعية الموجودة.
- العمل مع النازحين ومع من هم عرضة لخطر النزوح من أجل تحديد الأولويات في تقديم الخدمات وتطوير البنية التحتية.
- تحديد مقاربات للتنمية الحضرية تستوعب الجوانب التي لا تتسم بالطابع الرسمي بما في ذلك الوصول لإجراءات آمنة ومرنة للحيازة، بالإضافة إلى استراتيجيات سوق عمل متكيفة، تتواءم مع مبادرات التنمية المستدامة الدولية والمحلية.

الحوافز والإرادة السياسية

- تقدير آثار النزوح على تنمية المدن والمخاطر الكامنة جراء التقاعس عن الاستجابة، بما في ذلك الآثار الواقعة على اقتصاد المدن وأمنها واستقرارها ورفاهها الاجتماعي.
- استخدام تقييم المخاطر لمناصرة استحداث آليات جديدة ومناسبة للتمويل لدعم استجابة المدن، وإدراج خطر النزوح ضمن الاعتبارات الجوهرية لعمليات التخطيط والتنمية.
- توثيق المقاربات الناجحة في إدارة النزوح والحد منه في المدن، بالإضافة إلى تقديم منصة للتعلم وتبادل الخبرات فيما بين البلديات وشركائها.
- الاعتراف بالنازحين كمواطنين محليين - حتى لو كانت العودة هي الحل المفضل لديهم على المدى البعيد -، وذلك من خلال منحهم حق التصويت وإفساح المجال لهم للمشاركة في الحياة العامة بالإضافة إلى دعم حصولهم على الوثائق الثبوتية.

النزوح الجديد الناجم عن النزاع والكوارث في 2018

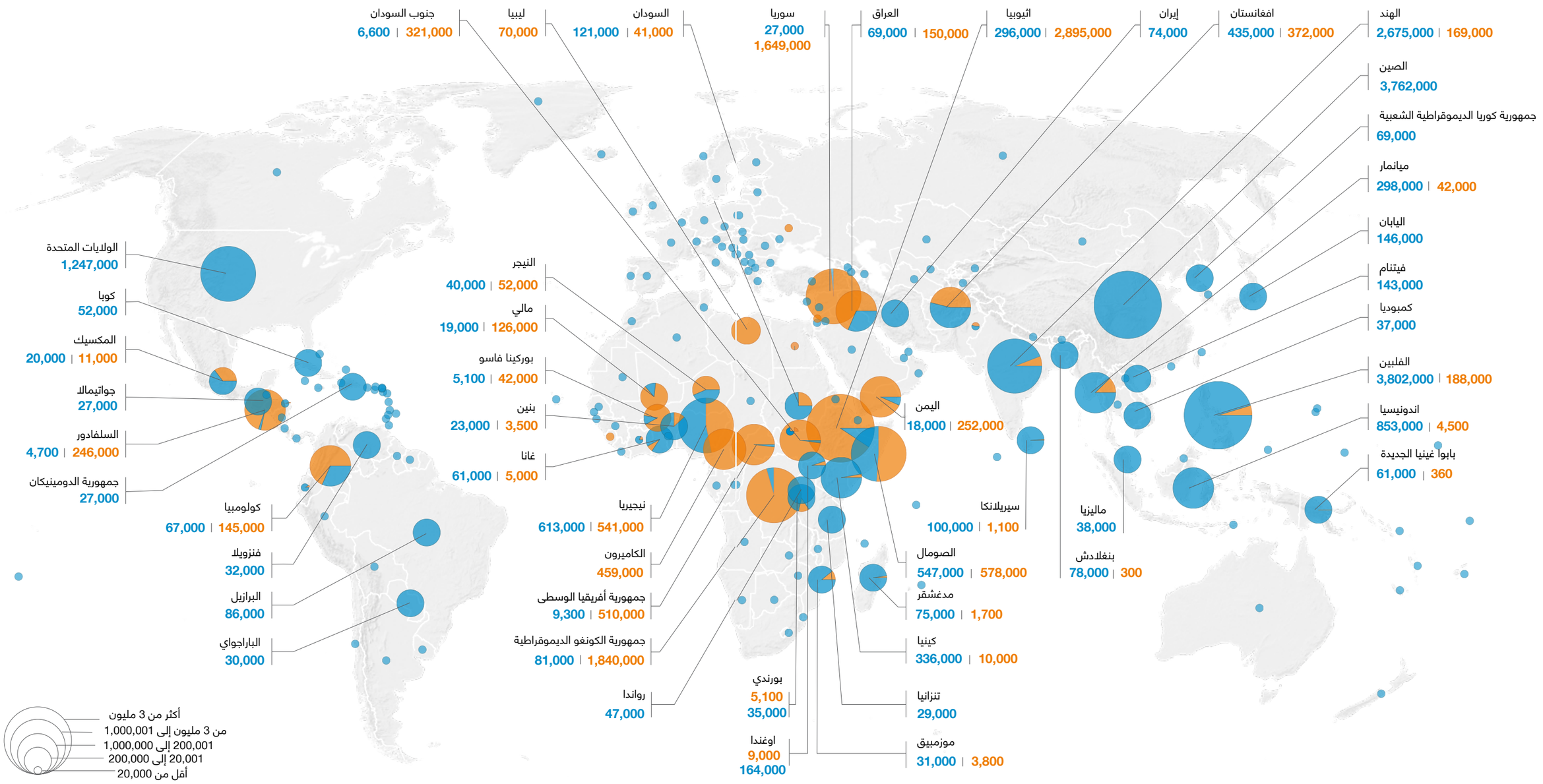

تظهر أسماء الدول وإحصاءاتها فقط عندما يتجاوز عدد حالات النزوح الجديد 20,000. نتيجة لتقريب الأرقام اجمالي بعض الأرقام قد لا تتوافق مع الأرقام الفردية بالضبط.

لا تعني الحدود وأسماء الدول الواردة على هذه الخارطة أي اعتراف رسمي أو قبول من طرف مركز رصد النزوح النزوح الداخلي.

internal
displacement
monitoring
centre

يعتبر مركز رصد النزوح الداخلي IDMC مصدر المعلومات والتحليلات الموثوقة على الصعيد العالمي، فمنذ تأسيس المركز في عام 1998 كجزء من المجلس النرويجي للاجئين قدمنا للمجتمع الدولي خدمات اتسمت بالثقة والدقة والاستقلال. يزود عملنا قطاع السياسات والقرارات التنفيذية بالبيانات التي تحسن من حياة الملايين من الأشخاص الذين يعيشون تجربة النزوح الداخلي، او ممن هم عرضة لخطر النزوح في المستقبل.

The Internal Displacement Monitoring Centre

3 rue de Varembé, 1202 Geneva, Switzerland

+41 22 552 3600 | info@idmc.ch

www.internal-displacement.org

www.facebook.com/InternalDisplacement

www.twitter.com/IDMC_Geneva

تمت الترجمة الى اللغة العربية
بالشراكة والتعاون مع قطر الخيرية

قطر الخيرية
QATAR CHARITY